Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 6 (2024) • P: 33 - 19
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The counter administrative decision and its applications in the Board of Grievances in the Kingdom of Saudi Arabia.

Abdul Majeed Abdullah Khalifa Al-Thaqafi
Faculty of Judicial Studies and Regulations | um Al-Qura University Saudi Arabia

Received: 16/12/2021
Revised: 05/01/2022
Accepted: 06/08/2023
Published: 30/05/2024

* Corresponding author: alhokir2@gmail.com

Citation: Al-Thaqafi, A. M. (2024). The counter administrative decision and its applications in the Board of Grievances in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(6), 19 – 33. https://doi.org/10.26389/AJSRP.J161221

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This research aims to study the concept of the administrative appeal and its applications in the Grievance Board in the Kingdom of Saudi Arabia. The research includes several topics and demands that aim to study the administrative appeal and analyze the legal mechanisms followed in the administrative appeal procedures in Saudi Arabia. The research aims to understand the concept of the administrative appeal and distinguish it from other decisions, as well as to draw the opinions of jurists and judges on its characteristics. The research includes several sub-claims that address the legal foundations and characteristics of the administrative appeal decision, its issuing authority, and the legal mechanisms for appealing administrative appeal decisions in Saudi Arabia, as well as the role of the administrative judiciary in reviewing administrative appeal decisions. The research also discusses the impact of the administrative appeal decision on government entities and citizens in Saudi Arabia, analyzes the legal results and effects of court decisions regarding appeals against administrative appeal decisions in the Kingdom of Saudi Arabia. The research is characterized by its focus on monitoring legal developments related to the administrative appeal decision and its application in Saudi Arabia, and aims to enrich legal knowledge related to this important topic.

Keywords: Administrative Appeal, Grievance Board, Legal Scope, Administrative Law.

القرار الإداري المضاد وتطبيقاته في ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية

عبدالمجيد بن عبدالله بن خليفة الثقفي
كلية الدراسات القضائية والأنظمة | جامعه ام القرى | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم القرار الإداري المضاد وتطبيقاته في ديوان المظالم بالمملكة العربية السعودية. وقد تضمن البحث عدة مباحث ومطالب تهدف إلى دراسة القرار الإداري المضاد وتحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية. يهدف البحث إلى فهم مفهوم القرار الإداري المضاد وتمييزه عن غيره من القرارات، كما يسعى إلى استنتاج آراء الفقهاء والقضاء في خصائصه. ويتضمن البحث العديد من المطالب الفرعية والتي تتناول الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد، وجهة إصداره، وتحليل الآليات القانونية للطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، ودور القضاء الإداري في النظر في القرار الإداري المضاد. كما يتناول البحث تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية، وتحليل النتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية. يتميز البحث بالتركيز على رصد التطورات القانونية المتعلقة بالقرار الإداري المضاد وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، ويهدف إلى إثراء المعرفة القانونية المتعلقة بهذا الموضوع المهم.

الكلمات المفتاحية: القرار المضاد- ديوان المظالم -النطاق القانوني – القانون الإداري.

المقدمة

يُعد القرار الإداري المضاد أحد الآليات القانونية المتبعة في النظام الإداري السعودي، ويمثل حقاً أساسياً يتمتع به المواطنون والمقيمون في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا القرار إلى حماية حقوقهم وتأمينها، والدفاع عنها من الأخطاء والظلم التي يمكن أن يسببها الجهات الحكومية. يتميز القرار الإداري المضاد بأنه يتم إصداره من قِبل ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، وهو الجهة المسؤولة عن النظر في الشكاوى والطعون التي يقدّمها المواطنون والمقيمون ضد الجهات الحكومية في المملكة. تُعد إجراءات القرار الإداري المضاد في ديوان المظالم من الإجراءات القانونية الهامة التي يتمتع بها المواطنون والمقيمون في المملكة العربية السعودية، حيث تُعزز حماية حقوقهم وتحقيق العدالة والإنصاف. و تتميز إجراءات القرار الإداري المضاد في ديوان المظالم بأنّها تتبع إجراءات قانونية دقيقة وشفافة، وتحرص على توفير العدالة والإنصاف للمواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية. وتتضمن الإجراءات المتبعة في القرار الإداري المضاد في ديوان المظالم، تقييم الشكاوى والطعون المقدّمة من قبل المواطنين والمقيمين، وتحديد مستوى صلاحيات الجهة المعنية والتحقق من صحة المعلومات المقدّمة من قبلهما. وتتمثل تطبيقات القرار الإداري المضاد في ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، في حماية حقوق المواطنين والمقيمين في الدولة، وتوفير العدالة والإنصاف، وتحقيق الشفافية والمساءلة في الإجراءات الإدارية المتبعة في الدولة. تُعدّ إجراءات القرار الإداري المضاد في ديوان المظالم من الإجراءات الهامة التي يتمتع بها المواطنون والمقيمون في المملكة العربية السعودية، وتُسهم في تعزيز الثقة في النظام الإداري والقضائي في الدولة.

يتناول هذا البحث العلمي موضوع القرار الإداري المضاد وتطبيقاته في ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية. يهدف البحث إلى تحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة، ودراسة تأثير هذا القرار على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية. تتناول الخطة المقترحة للبحث ماهية وأركان القرار الإداري المضاد وتمييزه عن غيره من القرارات، وذلك من خلال مبحث يتضمن آراء الفقهاء والقضاء في تعريف القرار الإداري المضاد وخصائصه. كما يتضمن البحث تحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بتقديم الطعون والدفوع والمرافعات. ويتضمن البحث أيضًا تحليل تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك تأثيره على الإجراءات القانونية. وفي النهاية، يتناول البحث آراء الفقهاء والقضاء في خصائص القرار الإداري المضاد، وذلك من خلال تحليل الأسس والخصائص القانونية لهذا القرار في ضوء آراء الفقهاء والقضاء. يهدف هذا البحث إلى تعزيز فهمنا للقرار الإداري المضاد وتطبيقاته في ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، وتحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة وتأثير هذا القرار على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقق الأهداف التالية :

1. تحليل ودراسة مفهوم وخصائص القرار الإداري المضاد وتمييزه عن غيره من القرارات الإدارية في السعودية.
2. تحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية بما في ذلك الإجراءات القانونية لتقديم الطعن في القرارات الإدارية المضادة والدفوع والمرافعات في قضايا الطعن.
3. تحليل تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية وتحديد الآليات القانونية المتبعة والنتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة.
4. تحليل آراء الفقهاء والقضاء في خصائص القرار الإداري المضاد ودراسة الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء.

أهمية الدراسة

تتناول هذه الدراسة أهمية القرار الإداري المضاد وتطبيقاته في ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم هذه الدراسة في توسيع المعرفة وتقديم معلومات دقيقة وشاملة، وتحديد التحديات التي يواجهها ديوان المظالم والمحاكم الإدارية في التعامل مع القرارات الإدارية المضادة، كما يساعد في تحليل الآثار القانونية والعملية للتشريعات والسياسات المتعلقة بالقرار الإداري المضاد، وتعزيز الدراسات القانونية والعلمية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

باعتبار القرار الإداري المضاد أحد الوسائل المتعددة في إلغاء القرارات الإدارية للسلطة الإدارية، حيث أن السلطة مقيدة بإجراءات واشكال محددة عند اتخاذ القرار ، إذ أنها تلتزم بضمان حقوق وحماية الفرد وتحول دون تعسفها . وتقيده بنطاق خاص ومختلف عن غيره من الأساليب الأخرى في إلغاء القرارات الإدارية . ولحماية مبدأ المشروعية وحفظاً لحقوق الأفراد تم اختيار هذه الدراسة بعد البحث في الدراسات المتعلقة في رقابة القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية وذكر بعض التطبيقات لها .

أسئلة الدراسة

تتضمن هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما هي مفهوم القرار الإداري المضاد وما هي خصائصه؟
2- ما هو رأي الفقهاء والقضاء في تعريف القرار الإداري المضاد؟
3- ما هي الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية؟
4- ما هو دور القضاء الإداري في السعودية في النظر في القرار الإداري المضاد؟
5- كيف يمكن تقديم الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية وما هي الآليات القانونية المتبعة؟
6- ما هي التداعيات القانونية والعملية للقرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية؟
7- ما هي خصائص القرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء؟

الدراسات السابقة

أولاً : دراسة العبري و الزبيدي (2013) و التي كانت بعنوان "القرار الإداري المضاد في القضاء الإداري والعُماني" و قد تناولت الدراسة عدة محاور منها تعريفات أنواع القرارات والتركيز بعلاقتها مع القرار المضاد من خلال الأبحاث والدراسات السابقة من منظور علمي والتفصيل بها من خلال علاقتها وآثارها من خلال تطبيقاتها في القضاء الأردني والعُماني بشكل خاص .

ثانيا: دراسة المجالي (2020) و التي كانت بعنوان " النطاق القانوني لتطبيق نظرية القرار الإداري المضاد" حيث تناولت هذه الدرسة النطاق القانوني لتطبيق نظرية القرار الإداري المضاد ، وإن أساس هذه النظرية يتمثل بإصدار قرار إداري جديد يتم بمقتضاه إلغاء أو تعديل قرار إداري فردي سليم ، ويكون منهياً لذلك القرار ولآثاره المستقبلية فقط دونما يترتب عليه من آثار في الماضي . وأن هذه الدراسة يتم تطبيق النظرية من خلال القرارات الإدارية الفردية المشروعة ، واللتي تتمتع بصفتها النهائية ، حيث تم العثور على قرارات إدارية خارجة عن حيز تطبيق تلك النظرية.

ثالثا: دراسة أبا حسين (1431ه) و التي كانت بعنوان" القرار الإداري المضاد في النظام السعودي" . حيث تناول الباحث مقارنة بين التطبيقات القضائية بين السعودية ومصر فرسا ، حيث تضمنت الدراسة تعريف القرار الإداري المضاد وضمانات اصدارة ونطاق تطبيقه ، ومدى وجود هذه القرار في النظام السعودي و الآثار المترتبة عليه .

حيث تتفق هذه الدراسات من حيث المنهج الوصفي التحليلي المقارن ، إلا أن هذه الدراسة تختلف من حيث بعض النصوص القانونية وكذلك التطبيقات القضائية . كما أن هذه الدراسة تبحث بشكل خاص في أحكام القرار الإداري المضاد وتطبيقاته في ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج العلمي المعتمد في قسم الدراسات القضائية لكتابة الرسائل والبحوث العلمية، مع الالتزام بالمشروع البحثي.حيث أن المنهج المقارن يُعد أسلوبا أمثلاً في الأبحاث القانونية للوصول للنتائج والتوصيات، استخدم الباحث في هذه الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا مقارنًا. تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف القرار الإداري المضاد، و تم تحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية. واستخدم المنهج المقارن من خلال مقارنة آراء الفقهاء والقضاء في تعريف وخصائص القرار الإداري المضاد.

خطة البحث:

المبحث الأول : ماهية واركان القرار الإداري المضاد وتمييزه عن غيره من القرارات.
المطلب الأول : المفهوم العام للقرار الإداري المضاد.
المطلب الثاني : آراء الفقهاء والقضاء من تعريف القرار الإداري المضاد.

الفرع الأول : رأي الفقهاء في تعريف القرار الإداري المضاد.
الفرع الثاني : رأي القضاء في تعريف القرار الإداري المضاد.
المطلب الثالث : خصائص القرار الإداري المضاد.
الفرع الأول: الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد.
الفرع الثاني : جهة إصدار القرار الإداري المضاد.
المبحث الثاني: تحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.
المطلب الأول: التعريف بالإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.
المطلب الثاني: دور القضاء الإداري في السعودية في النظر في القرار الإداري المضاد.
المطلب الثالث : تحليل الآليات القانونية للطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.
الفرع الأول : تحليل الإجراءات القانونية لتقديم الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.
الفرع الثاني : دراسة الآليات القانونية المتبعة لتقديم الدفوع والمرافعات في قضايا الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.
الفرع الثالث : تحليل النتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.
المطلب الرابع: تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية.
الفرع الأول : تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية:
الفرع الثاني: تأثير القرار الإداري المضاد على المواطنين والمؤسسات:
الفرع الثالث: تأثير القرار الإداري المضاد على الإجراءات القانونية.
المبحث الثالث: آراء الفقهاء والقضاء في خصائص القرار الإداري المضاد.
المطلب الأول: الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد في آراء الفقهاء والقضاء.
المطلب الثاني : جهة إصدار القرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء.
المطلب الثالث : تحليل خصائص القرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء.
الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات .
المراجع.

المبحث الأول : ماهية واركان القرار الإداري المضاد وخصائصه .

يهدف المبحث الأول من الدراسة إلى التعرف على القرار الإداري المضاد وماهيته وأركانه، وخصائصة. يتضمن المبحث أربعة مطالب رئيسية، يناقش المطلب الأول المفهوم العام للقرار الإداري المضاد، في حين يستعرض المطلب الثاني آراء الفقهاء والقضاء في تعريف القرار الإداري المضاد. ويتناول المطلب الثالث خصائص القرار الإداري المضاد، من خلال فرعين يتحدث الفرع الأول عن الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد، ويتضمن الفرع الثاني جهة إصدار القرار الإداري المضاد. ويتناول المطلب الرابع أركان القرار الإداري المضاد .ويعد القرار الإداري المضاد من القرارات الإدارية المهمة، حيث يهدف إلى تعديل القرار السابق أو إلغائه أو تأكيده، ويتضمن تحليلًا دقيقًا للحقائق والمعلومات، ويجب على المواطنين معرفة حقوقهم وواجباتهم تجاهه.

المطلب الأول : المفهوم العام للقرار الإداري المضاد.

تمتاز القرارات الإدارية عن غيرها من الأعمال القانونية بمقدار معين من المرونة ،يتناسب مع عمل الإدارة ومالها من سلطة ،منحها إياها المشرع لتصريف الأعمال التي تقوم بها الإدارة ، ومع ذلك قيدت الإدارة بعدم الخروج عن مبدأ المشروعية ، الذي يعد الفلك الذي تدور فيه اعمال الإدارة ، ويمنع عليها مغادرته ، وإلا كان جزاء قراراتها البطلان ،وكذلك فإن القرار الإداري إذ يستهدف المصلحة العامة كان لزاما أن تتشكل قرارات الإدارة ، لتستجيب لاحتياجاتها المتخلفة ،حفاظا على سير المرافق العامة بانتظام واضطراد، ومن هنا اشتقت معظم أسس وقواعد القانون الإداري الحديث ، ومنها القواعد المتعلقة بامتيازات السلطة الإدارية (الطماوي، 1976، ص. 656).

ورغم تعدد التعريفات فإنها تدور حول عناصر مشتركة وقد اخترت مارأيته شاملا حيث عرفه حسني درويش "يعرف القرار المضاد باعتباره أداه تستعملها الإدارة في إلغاء القرار الفردي السليم سواء في السلطة التقديرية ، أو المقيدة بأنه الإجراء الإداري الذي يتم بمقتضاه الغاء قرار إداري فردي سليم بالنسبة للمستقبل" (عبد الحميد، 1997، ص. 605).

وعلى صعيد الفقه الفرنسي فقد عرفه الفقيهان أوبي ودراجو "بأنه قرار يتم بمقتضاه إلغاء ، أو تعديل قرار فردي سليم ، ويقتصر أثره بالنسبة للمستقبل ." كما عرفه الفقيه بونار "بأنه قرار جديد يلغي بمقتضاه القرار الأول ، وهو يماثل القرار الأخير في الشكل والإجراءات " (بدوي، 1970، ص. 122).

يتم إصدار القرار الإداري المضاد من قبل الجهة الإدارية المختصة، بهدف تعديل أو إلغاء أو تأكيد القرار السابق الصادر عن نفس الجهة الإدارية، ويتم ذلك بعد تقديم طلب من المعنيين بالأمر أو من مكلف بالنظر فيه. وعلى الرغم من أن القرار الإداري المضاد يعد إجراءً إدارياً، إلا أنه لا يمكن طعنه أو الاستئناف عليه، ويتم تطبيقه فقط في الحالات المحددة بالقانون.

المطلب الثاني : آراء الفقهاء والقضاء من تعريف القرار الإداري المضاد.

تعتبر القرار الإداري المضاد موضوعًا مهمًا في الفقه الإداري والقضاء، حيث يهتم الفقهاء والقضاء بتحديد تعريف القرار المضاد وشروطه وطبيعته القانونية. وبالنسبة للفقه الفرنسي، فقد أشار بونارد إلى فكرة القرار المضاد بعد تمييزه عن السحب، حيث يحل القرار المضاد محل القرار السابق، فيما عرف الفقهاء الفرنسيون الآخرون والفقهاء العرب القرار المضاد بأنه قرار جديد يهدف إلى تعديل أو إلغاء القرار السابق بالشروط والإجراءات المنصوص عليها في القانون. ومن جانب القضاء، فقد اعتمد مجلس القضاء الفرنسي نظرية القرار المضاد بصورة صريحة، ويعتبر الديوان المظالم السعودي الجهة المختصة في دراسة الشكاوى والطلبات المتعلقة بالأفعال والقرارات الإدارية الصادرة عن الجهات الإدارية المختلفة.

الفرع الأول : رأي الفقهاء في تعريف القرار الإداري المضاد.

فبالنسبة للفقه في فرنسا بدا لنا أن القيه بونارد هو أول من أشار إلى فكرة القرار المضاد وذلك بمناسبة تمييزه عن السحب إذ رأى استحالة إنهاء القرار السليم إلا باتباع فكرة القرار المضاد وطبقا للإجراءات المقررة له ، وبقوله أن لقرار المضاد هو القرار الذي يحل محل قرار سابق . فقد أكد الفقيه الفرنسي Muzellc بأن القرار المضاد " هو القرار الذي تصدره الإدارة ليجل محل قرار آخر ." أما الفقيه الفرنسي (باسيت) يقول بأن القرار المضاد هو " القرار الذي يصدر بموجب نص قانوني ويسعى إلى تعديل أو إلغاء قرار فردي سليم ونهائي للمستقبل " (الكبيسي، 2000، ص. 50).

أما بالنسبة للفقه العربي فيمكن القول أنه لم يكن بعيدا عن الفقه الإداري الفرنسي فيما استقر عليه ،حيث عرف الطماوي القرار المضاد بأنه "قرار جديد يخضع لأحكام مستقلة ،عن الأحكام التي صدر بموجبها القرار الملغي. " (الطماوي، 1976، ص. 626). أما الدكتور ثروت بدوي فقد عرفه بأنه " قرار جديد يتم بمقتضاه الغاء وتعديل القرار السابق وفقا للشروط والإجراءات التي نص عليها القانون " (بدوي، 1970، ص. 122).

الفرع الثاني: رأي القضاء في تعريف القرار الإداري المضاد.

بصورة عامة نستطيع القول بأن مجلس القضاء الفرنسي اعتمد نظرية القرار المضاد بصورة صريحة في قرار له عام 1956م ، الذي جاء بصدد تنزيل درجة فندق سياحي ،حيث ذهب إلى إجراء تنزيل درجة الفندق يعتبر مشروعا طبقا لفكرة القرار المضاد، وقد مثل هذا الحكم وما تلاه حجر الأساس للعديد من الأحكام القضائية التي تناولت القرار المضاد بصورة أكثر وضوحا، مسلطة الضوء على مفهومة وطبيعته القانونية وشروطه (بدوي، 1970، ص. 122).

يعتبر الديوان المظالم السعودي هو الجهة المختصة في دراسة والنظر في الشكاوى والطلبات المقدمة من المواطنين والمقيمين المتعلقة بالأفعال والقرارات الإدارية الصادرة عن الجهات الإدارية المختلفة. وبالنسبة لتعريف القرار الإداري المضاد، فقد صاغ القضاء السعودي تعريفاً قانونياً ينص على أن القرار الإداري المضاد هو القرار الذي يتم إصداره من قبل الجهة الإدارية المختصة لتعديل أو إلغاء أو تأكيد القرار الإداري السابق الصادر عنها، وذلك بناءً على طلب مقدم من المعنيين بالأمر أو من مكلف بالنظر في الأمر، ويتميز القرار الإداري المضاد بأنه إجراءً إدارياً يقع تحت اختصاص الديوان المظالم، ويمكن الطعن فيه بطلب إعادة النظر في القرار أو بطلب الإداري العادي (الكبير ، 2017).

المطلب الثالث : خصائص القرار الإداري المضاد.

يتعلق القرار الإداري المضاد بالقرارات الصادرة عن الجهات الإدارية، حيث يتم استخدامه كوسيلة للطعن أو الاعتراض على القرار الأصلي. ويتميز القرار الإداري المضاد ببعض الخصائص القانونية والأسس التي يجب على الجهات الإدارية توافرها عند إصدارها. يتناول المطب الثالث خصائص القرار الإداري المضاد، ويشرح الأسس والخصائص القانونية له. ويبين أن القرار المضاد قرار مستقل عن القرار الأول، وأنه يخضع لشروط معينة تحددها النصوص القانونية. كما يشير إلى أن القرار المضاد يحدث تأثيرًا قانونيًا معينًا، وهو تصرف قانوني إداري فردي. ويتطرق المطب أيضًا إلى جهة إصدار القرار الإداري المضاد، إما السلطة الإدارية أو الإرادة المنفردة.

الفرع الأول: الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد.

يتمتع القرار الإداري لمضاد بأسس وخصائص مميزة خلافاً عن الخصائص العامة للقرارات الإدارية ونذكر منها (عبد الحميد، 1997، ص.620).

أولاً: أن القرار الإداري محكوم بنص وبتوافر شروطه الثلاثة وهي :

1. وجود نص يعطي اختصاصاً لسلطة تختلف عن السلطة التي اتخذت القرار الأول .
2. أن يضع النص الخاص بهذا القرار اجراءً خاصاً يختلف عن الإجراءات التي تنطبق عن القرار الأول .
3. أن يضع النص معياراً يحدد حالات انطباقه .

ثانياً : أن القرار المضاد قرار مستقل عن القرار الأول :

حيث يكون القرار لمضاد يعتبر كقاعدة عامة يصدر عن سلطات مختلفة عن السلطة مُصدرة القرار الأول ، إلا أنه قد يصدر عن السلطة ذاتها ،وفي الحالتين يكون محلاً لتنظيم متميز عن القرار الأول .

ثالثا: أن القرار المضاد قرار مشروط :

أن القرار الإداري هو قرار مشروط ،فهو خاضع لشرط معينة يحددها النص ، لا تمتنع الإدارة بسلطة تقديرية عند اتخاذه، وتدور الشروط التي تخضع لها الإدارة عند إصدار القرار المضاد حول نوعين من الشروط.

الأولى : شخصية ، والثانية : موضوعية (أبا حسين، 1431هـ، ص. 40).

1. الشروط الشخصية:

إن الشرط الشخصية تلعب دوراً مهما في عملية إصدار قرار مضاد أو عدمه ،متأثرة بالمركز القانوني الذي يراد إصدار القرار المضاد من أجله ، فقد يتوقف إصدار القرار المضاد على تحقق شروط معينه في المخاطب بالقرار ، وقد تتعلق هذه القرارات بحالة المستفيد الأصلي من القرار الأصلي ، كحالة إصدار قرار تأديبي المخل بالالتزامات الوظيفية ، أو حالة الاستغناء عن موظف تحت التجربة إذا انطبقت عليه الأسباب المؤدية لذلك .

2. الشروط الموضوعية :

يخضع القرار الإداري المضاد بعناصر موضوعية ترتبط بالمركز القانوني الأصلي ، وتخضع هذه الشروط الموضوعية والشخصية في مدى توافرها إلى رقابة القضاء ، أو أن الإدارة تقوم من نفسها بسحب القرار أو بإعدام آثاره بأثر رجعي .

رابعاً : القرار الإداري المضاد يحدث أثراً قانونياً: (الطماوي، 1976)

يجب أن يحدث في القرار الإداري المضاد أثرا قانونيا في المستقبل من خلال : تعديل أو إلغاء قراراً إدارياً ، فإذا لم يترتب على ذلك أثراً قانونيا إلا إذا كان نهائيا بسبب طبيعته أو ما ترغب به الإدارة ، ويكون قابلا للتنفيذ بمجرد صدوره ، ولا يخضع لتصديق جهة إدارية أو اعتماد سلطة إدارية أخرى . مما يترتب على على عدم نهائية القرار بعض التصرفات الإدارية لإنها لا تؤثر في المراكز القانونية للأفراد ومنها :

1. الأعمال التحضيرية والتمهيدية لإصدار القرار، كالاستشارات والتحقيق .
2. المنشورات والتعاميم التي يصدرها الرؤساء للمرؤوسين
3. الإنذارات التي يوجهها الرؤساء للمرؤوسين بالقيام بأعمال معينة أو الامتناع عن القيام بعمل معين .

خامساً : القرار الإداري المضاد تصرف قانوني :

الإدارة لا تستطيع إلغاء قرار إداري منشئ لحقوق أو أم غير منشئ لحقوق ، من خلال اعمالها المادية فهي لا تحدث أثراً قانونياً ، أما القرار الإداري المضاد فهو الذي يحدث الأثر بأن يلغي قرار فردي سليم ، أو يعدله جزئياً ، أو كليا للمستقبل ، فهو حائز على جميع الشروط الشكلية والموضوعية للقرار الإداري . [13] (حلمي، 1970، ص. 327).

سادساً : القرار الإداري المضاد تصرف قانوني إداري فردي : يصدر بإرادة إحدى السلطات الإدارية ، وهذا يعني أنه لكي يعد التصرف القانوني الإداري قراراً إدارياً يجب أن يصدر من جانب واحد وهو السلطة الإدارية . أما بالنسبة للقرار الإداري المضاد ، لا يخرج عن كونه قراراً إدارياً يصدر عن جهة الإدارة ، سواءً صدر من نفس السلطة التي أصدرت القرار الأول حسب مبدأ توازي الاختصاص ، أم صدر عن الجهة الرئاسية للسلطة المصدرة للقرار الأول (نجم، 1981، ص. 6).

الأساس القانوني للقرار الإداري المضاد (الطماوي، 1976، ص. 678)

1. تغير الظروف الواقعية والقانونية .
2. عدم تمتع القرارات الإدارية بالحجية .
3. المصلحة العامة .

الفرع الثاني : جهة إصدار القرار الإداري المضاد.

يمكن النظر اليها من جهتين هما :

1. من جهة إدارية (السلطة الإدارية)

لكي يعد القرار إدارياً لابد وأن يصدر من إحدى الجهات الإدارية سواءً كانت مركزية أو لامركزية ، وهذا ما يقتضي الأخذ بالمعيار الشكلي ، في تمييز الأعمال القانونية في الدولة ، وبمقتضى هذا المعيار أن العمل يكون إداريا إذا كان صادراً من أحد الجهات الإدارية في الدولة . ويشترط لاعتبار العضو الإداري جهة إدارية بصورة عامة توافر عنصرين : الأول الاختصاص القانوني بإصدار قرارات إدارية ، والثاني أن تكون له شخصية معنوية . والقرار الإداري المضاد لا يشذ عن هذا التحليل ، إذ أنه يصدر عن جهة إدارية ،وهذه الجهة إما أن تكون السلطة المصدرة للقرار الأول أو السلطة الرئاسية لها (الطماوي، 1976).

2. من جهة الإرادة المنفردة

أن القرار الإداري يتميز بصدوره عن الإدارة وبإرادتها المنفردة دون الحاجة إلى موافقة المعنين بإصدار القرار ، إذ تتمتع الإدارة بامتيازات السلطة العامة في توجيه الأوامر والنواهي للأفراد تُمنح بموجبها حقوقاً وواجبات يلتزم الأفراد بطاعتها طالما أنها مشروعة ، ووفقا لما تقدم فإن القرار الإداري يختلف عن الأعمال القانونية الأخرى الصادرة عن جانبين وهي العقود الإدارية التي تتطلب توافق إرادتين ، إرادة الإدارة وإرادة أخرى قد تكون الإدارة أو غيرها ، عدا ما يعرف بالقرارات الإدارية المنفصلة ، إذ تمثل ميداناً استثنائياً في تمييز القرارات الإدارية عن العقود الإدارية (البرزنجي و آخرون ، 1993).

المطلب الرابع : أركان القرار الإداري المضاد.

يحتوي القرار الإداري المضاد على عدة أركان رئيسية تشمل:

1. التبرير والمبررات: يجب أن يوضح القرار الإداري المضاد أسباب ومبررات إصداره. يجب أن يوضح بشكل واضح الأخطاء أو النقائص التي توجد في القرار الإداري السابق والتي تستدعي إلغاءه أو تعديله.
2. الأدلة والمعلومات: يتطلب القرار الإداري المضاد تقديم الأدلة والمعلومات اللازمة التي تدعم صحة وصواب القرار الجديد. يمكن أن تشمل الأدلة الوثائق، والتقارير، والبحوث، والشهادات، وغيرها من الأدلة المتاحة التي تعزز صحة القرار الجديد.
3. الإجراءات والمراحل: يجب أن يحدد القرار الإداري المضاد الإجراءات والمراحل التي يتعين اتباعها لتنفيذ القرار. يجب توضيح الإجراءات المحددة التي يجب اتخاذها لإلغاء القرار السابق أو تعديله، بما في ذلك الوقت المحدد والجهات المسؤولة عن تنفيذ القرار.
4. التأثيرات والنتائج: يجب تحديد التأثيرات والنتائج المتوقعة للقرار الإداري المضاد. يمكن أن تتضمن هذه التأثيرات التغييرات في السياسات أو الإجراءات الإدارية، أو التأثير على الأفراد أو المجموعات المعنية بالقرار الإداري.
5. الإشعار والتواصل: يجب أن يتم إشعار الأطراف المعنية بالقرار الإداري المضاد وتوفير الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم أو الاعتراض على القرار. يتطلب ذلك توفير سبل التواصل المناسبة والمشاركة الفعالة للأطراف المعنية.
6. الاعتبارات القانونية والتنظيمية: يجب أن يلتزم القرار الإداري المضاد بالقوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها. يجب أن يتم دراسة الأطر القانونية المعمول بها وتحديد مدى توافق القرار الجديد معها.
7. التوجهات والسياسات الإدارية: يجب أن يتوافق القرار الإداري المضاد مع التوجهات والسياسات الإدارية المعمول بها في المؤسسة. يتطلب ذلك دراسة السياسات والإجراءات الموجودة وضمان التوافق معها.

هذه هي بعض الأركان الرئيسية التي يمكن أن تكون جزءًا من القرار الإداري المضاد. يجب أن يتم وضع القرار الإداري المضاد بشكل دقيق وشفاف ومنصف، ويجب أن يستند إلى الأدلة والمعلومات المتاحة وتطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة.(18)

المبحث الثاني: تحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.

الإجراءات الإدارية المضادة تعتبر جزءاً هاماً من نظام القانون الإداري في المملكة العربية السعودية. وتشير إلى الإجراءات التي يتخذها المواطنون والمؤسسات والجهات الحكومية للطعن في القرارات الإدارية التي تؤثر عليهم والتي صدرت عن السلطات الإدارية. ومن هنا يأتي دور القضاء الإداري في النظر في هذه القرارات وتقييمها من حيث الشرعية والمشروعية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل الآليات القانونية التي يتبعها القضاء الإداري في السعودية في النظر في القرارات الإدارية المضادة وتحديد النتائج والتأثيرات القانونية لتلك القرارات على الجهات الحكومية والمواطنين والمؤسسات. وسيتم التركيز في هذا المبحث على التعريف بالإجراءات الإدارية المضادة ودور القضاء الإداري في النظر فيها، بالإضافة إلى تحليل الآليات القانونية لتقديم الطعون والدفوع والمرافعات في قضايا الطعن في القرارات الإدارية المضادة. كما سيتم تحليل النتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية في هذا الصدد.

كما سيتم التركيز على تحليل تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين والمؤسسات في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك تأثيره على الإجراءات القانونية. وبهذا سيكون هذا المبحث مفيداً لأولئك الذين يرغبون في فهم الإجراءات القانونية المتبعة في الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على المواطنين.

المطلب الأول: التعريف بالإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.

تتميز الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية بأنها تلعب دوراً هاماً في حماية المصالح العامة والحفاظ على النظام والقانون، وتساعد على تحقيق العدالة والتأكد من أن الجميع يلتزم بالقوانين والأنظمة الإدارية المعمول بها في البلاد. وتعد هذه الإجراءات ضرورية لضمان سلامة النظام الإداري وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها الجهاز الإداري في المملكة. وتشمل أمثلة على الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، الإجراءات التي تتخذها وزارة التجارة والاستثمار لمكافحة الغش التجاري والتحقق من جودة المنتجات وسلامتها، وكذلك الإجراءات التي تتخذها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لحماية الموظفين من الاستغلال والتمييز وإجبار العمل بعقود العمل المعتمدة قانونياً.ويتم تنظيم الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية بموجب مجموعة من النظم واللوائح والتشريعات القانونية المعتمدة، مثل نظام العقوبات الإدارية والجزائية ونظام العمل، وتتبع هذه الإجراءات إجراءات قانونية صارمة ومنهجية تشمل التحقيق والمحاكمة وتطبيق العقوبات اللازمة بحسب نوع وخطورة المخالفة أو الجريمة المرتكبة. ويتم تحديث وتطوير هذه الإجراءات بشكل دوري ومستمر لتناسب التحديات الجديدة وتوفير حماية أفضل للمواطنين والمقيمين وضمان نظام إداري شفاف وقائم على العدالة والمساواة (العبد الجبار، 2019).

بجانب الإجراءات الإدارية المضادة التي تتم تطبيقها في المملكة العربية السعودية، تعمل الحكومة على تعزيز الوعي والثقافة القانونية لدى المواطنين والمقيمين في البلاد. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز الالتزام بالقوانين والأنظمة الإدارية وتحفيز الناس على التصرف بمسؤولية واحترام القوانين والقيم الأخلاقية. وتشمل هذه الجهود إطلاق حملات توعية وتثقيفية لجمهور المواطنين والمقيمين في البلاد، وتطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتعزيز الثقافة القانونية في المجتمع. كما تقوم الحكومة بتقديم الخدمات الإلكترونية والتقنية لتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية والإدارية وتسهيل إجراءات التبليغ عن المخالفات والجرائم الإدارية. وتعبر هذه الجهود عن التزام الحكومة السعودية بتعزيز العدالة والمساءلة الإدارية وتحقيق الشفافية في العمل الحكومي، وتؤكد على أهمية دور المواطنين والمقيمين في تحقيق هذه الأهداف والمساهمة في بناء مجتمع يعتمد على العدالة والنزاهة والشفافية في جميع المجالات (الدوسري، 2019).

المطلب الثاني: دور القضاء الإداري في السعودية في النظر في القرار الإداري المضاد.

يلعب القضاء الإداري دورًا هامًا في النظام القانوني في المملكة العربية السعودية، حيث يتم تكليف محاكم القضاء الإداري بالنظر في القرارات الإدارية المضادة التي تتخذها الإدارة الحكومية. وتتمثل مهمة القضاء الإداري في التحقق من صحة وشرعية القرارات الإدارية، وفي حالة ثبوت عدم صحتها أو شرعيتها، يتم إصدار قرارات قضائية تلغي القرار الإداري المضاد أو تغيره أو تعدله. ويتم تنظيم عمل القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية بموجب النظام الأساسي للقضاء الإداري الذي وضعه مجلس الوزراء، وتتألف محاكم القضاء الإداري في المملكة من محاكم الاستئناف الإداري ومحكمة التمييز الإداري. ويتم تعيين القضاة في هذه المحاكم من قبل المجلس الأعلى للقضاء، ويتم تطبيق النظام القانوني والإجراءات القضائية المنصوص عليها في النظام الأساسي للقضاء الإداري في جميع المحاكم الإدارية. وتعد محاكم القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية وسيلة مهمة لحماية حقوق المواطنين والمقيمين وضمان العدالة الإدارية، حيث يتم تقديم الشكاوى والطعون والاستئنافات إلى هذه المحاكم بشأن القرارات الإدارية المضادة التي تتخذها الإدارة الحكومية. ويتم تمكين المحاكم الإدارية من الصلاحية الكاملة للنظر في هذه القضايا واتخاذ القرارات اللازمة بحسب القانون والأنظمة الإدارية المعمول بها في المملكة. يتمتع القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية بالاستقلالية والحيادية، ويتم تطبيق القانون والأنظمة

الإدارية بشكل دقيق ومنهجي في جميع المحاكم الإدارية. وتحظى القضايا التي تنظر فيها المحاكم الإدارية بالسرية والسرعة في التحقيق والنظر، ويتم اتخاذ القرارات القضائية بشكل نهائي وغير قابل للاستئناف، مما يضمن تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق الأفراد والمؤسسات. وتتضمن صلاحيات القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية النظر في الطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة، والنظر في القضايا المرتبطة بالوظائف العامة والتعويضات المالية المطلوبة، والنظر في القضايا المتعلقة بالعقود الإدارية والمنازعات الإدارية الأخرى التي تنشأ بين الأفراد والإدارة الحكومية. وتعتبر المحاكم الإدارية في المملكة العربية السعودية مؤسسة قضائية هامة تسهم في تعزيز الثقة في العدالة والحفاظ على حقوق الأفراد والمؤسسات، وتعد ضمانًا لتحقيق الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي وتقديم الخدمات العامة بكفاءة وجودة عالية. (21)

المطلب الثالث : تحليل الآليات القانونية للطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.

يهدف هذا المطلب إلى دراسة الآليات القانونية المتبعة للطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، وذلك بتحليل الإجراءات القانونية التي يجب اتباعها لتقديم الطعن وتحديد مدة الطعن والجهة التي يتم تقديمها إليها، ودراسة الآليات القانونية المتبعة لتقديم الدفوع والمرافعات في قضايا الطعن، وكذلك تحليل النتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة. ويأتي هذا المطلب ضمن إطار النظام القانوني السعودي الذي يتيح للأفراد والشركات والمؤسسات الحق في الطعن في القرارات الإدارية المضادة التي تتخذها الإدارة العامة، سواء فيما يتعلق بالأمور المالية أو الإدارية أو القضائية. ومن أجل حماية حقوق المواطنين والمقيمين في المملكة، تم وضع نظام قانوني محدد للطعن في القرارات الإدارية المضادة يشتمل على إجراءات وآليات محددة يجب اتباعها لتقديم الطعن بشكل صحيح.

الفرع الأول : تحليل الإجراءات القانونية لتقديم الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.

في المملكة العربية السعودية، يتم تنظيم إجراءات الطعن في القرارات الإدارية المضادة بموجب نظام الإجراءات الإدارية الذي وضعه مجلس الوزراء. ويتضمن هذا النظام الإجراءات القانونية التالية (العريفي، 2019):

1- **تقديم الشكوى:** يمكن للشخص المتضرر من القرار الإداري المضاد تقديم شكوى إلى الجهة الإدارية المختصة في مدة لا تتجاوز 60 يومًا من تاريخ تلقيه للقرار. وتتضمن الشكوى تفاصيل القرار وأسباب الطعن فيه والدلائل الداعمة للمطالبة بتعديله أو إلغائه.
2- **الاستئناف:** إذا لم يتم حل الشكوى بطريقة مرضية للشخص المتضرر، فيمكنه تقديم طلب استئناف إلى الجهة الإدارية الأعلى في مدة لا تتجاوز 30 يومًا من تاريخ تلقيه لرد الجهة الإدارية على الشكوى. وتتضمن الطعن أسباباً ودلائل داعمة لمطالبة بتعديل أو إلغاء القرار.
3- **الطعن أمام المحكمة الإدارية:** إذا لم يتم حل القضية بطريقة مرضية بعد تقديم الشكوى والاستئناف، فيمكن للشخص المتضرر من القرار الإداري المضاد تقديم طعن أمام محكمة القضاء الإداري. ويجب تقديم الطعن في المدة المحددة من قبل النظام القانوني، ويجب أن يتضمن الطعن أسباباً ودلائل داعمة لمطالبة بتعديل أو إلغاء القرار.
4- **الطعن أمام محكمة التمييز الإداري:** يمكن للشخص المتضرر من القرار الإداري المضاد تقديم طعن أمام محكمة التمييز الإداري إذا لم يتم حل القضية بطريقة مرضية بعد تقديم الطعن أمام محكمة القضاء الإداري. ويجب تقديم الطعن في المدة المحددة من قبل النظام القانوني، ويجب أن يتضمن الطعن أسباباً ودلائل داعمة لمطالبة بتعديل أو إلغاء القرار.

الفرع الثاني : دراسة الآليات القانونية المتبعة لتقديم الدفوع والمرافعات في قضايا الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.

يتم تقديم الدفوع والمرافعات في قضايا الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية وفقًا للآليات القانونية المتبعة التي تنص عليها القوانين والأنظمة القانونية المعمول بها في المملكة. وتتضمن الآليات القانونية المتبعة لتقديم الدفوع والمرافعات في قضايا الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، تقديم الدفوع والمرافعات أمام الجهات القضائية المختصة بشكل مدروس ومنظم، وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها. ويتم تقديم الدفوع والمرافعات بشكل مكتوب، ويجب أن تحتوي على الأسباب والحجج والدلائل اللازمة التي تدعم الموقف القانوني للشخص المطالب بتعديل أو إلغاء القرار الإداري المضاد. ويجب أن تتضمن الدفوع والمرافعات توثيقًا دقيقًا للأدلة والمعلومات التي تم جمعها وتحليلها، ويتم تقديمها بشكل منهجي ومنظم لإثبات صحة الموقف القانوني المطالب به. ويتم تقديم الدفوع والمرافعات بواسطة المحامين المختصين، والذين يتم اختيارهم بعناية وفقًا لخبراتهم

ومهاراتهم القانونية، ويتم توفير التدريب والتأهيل اللازم لهم لتحسين أدائهم وتحقيق أفضل النتائج للعملاء. وتتم متابعة الإجراءات القانونية بشكل دقيق ومستمر من قبل المحامين المختصين والجهات القضائية المختصة، وذلك لضمان حصول العملاء على العدالة والحماية القانونية اللازمة في قضايا الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية (الشمري، 2018).

الفرع الثالث : تحليل النتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية.

تتضمن تحليل النتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، دراسة تأثير هذه القرارات على الأفراد والمؤسسات المشاركة في الإجراءات القانونية. ويتم تحليل النتائج والتأثيرات القانونية من خلال دراسة القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، وتحديد الأثر القانوني لهذه القرارات على الحقوق والمصالح المشاركة في الإجراءات القانونية. يتم تحليل النتائج والتأثيرات القانونية بشكل محكم ودقيق، وتحديد مدى تأثير القرارات الصادرة على الحقوق والمصالح المشاركة في الإجراءات القانونية، وتحديد مدى تطبيق الأنظمة القانونية والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية. وتتمثل التأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية فيما يتعلق بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، في تأكيد أو تعديل القرارات الإدارية المضادة، وحماية حقوق المواطنين والمؤسسات في المملكة. ويتم تحليل النتائج والتأثيرات القانونية بشكل دقيق ومنهجي لتحديد المسار القانوني المناسب للمشاركين في الإجراءات القانونية، وتحديد الخطوات القانونية المناسبة لحماية حقوقهم ومصالحهم في المملكة العربية السعودية (القحطاني، 2020).

المطلب الرابع: تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية.

يمكن أن يؤثر القرار الإداري المضاد على المواطنين والمؤسسات في المملكة العربية السعودية بشكل كبير، خاصة إذا كان القرار الأصلي يتعلق بموضوع هام يتعلق بحقوقهم أو مصالحهم. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون للقرار الإداري المضاد تأثير كبير على حياتهم وأعمالهم. على سبيل المثال، إذا كان القرار الأصلي يتعلق برفض طلب ترخيص لمؤسسة ما، فإن القرار الإداري المضاد يمكن أن يؤدي إلى تعطيل أو تأخير أعمال المؤسسة وبالتالي تأثير على العائدات والأرباح. وفي حالات أخرى، قد يؤدي القرار الإداري المضاد إلى تغيير أو تعديل القرار الأصلي بشكل كامل أو جزئي، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة والحماية القانونية للمواطنين والمؤسسات. وفي هذا المطلب سوف نناقش تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين و الإجراءات القانونية في المملكة (العبدلي، 2017).

الفرع الأول : تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية:

تؤثر القرارات الإدارية المضادة على الجهات الحكومية بطريقة كبيرة، إذ يمكن أن يؤدي القرار الإداري المضاد إلى تعديل أو إلغاء القرار الأصلي الذي تم إصداره من قبل الجهة الحكومية، وبالتالي يتعين على الجهة الحكومية تنفيذ القرار الجديد في حال كان ذلك مطلوبًا. كما يمكن أن يؤدي القرار الإداري المضاد إلى تأثير سلبي على سمعة الجهة الحكومية إذا كان القرار الأصلي غير صحيح أو غير متسق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها. ويتطلب التعامل مع القرار الإداري المضاد من الجهات الحكومية استكمال إجراءات الطعن والمراجعة، وتقديم الدفاعات والمرافعات إن لزم الأمر، وذلك لتوضيح موقفها وضمان عدم تعرضها لأي مساءلة قانونية. كما يتعين على الجهات الحكومية تقييم الأثر الذي يمكن أن يترتب على القرار الأصلي والقرار المضاد، واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق العدالة والحماية القانونية لجميع الأطراف المعنية. وتتطلب هذه العملية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات القانونية، وتوفير الدعم القانوني والمساندة اللازمة للجهات الحكومية، وذلك لإثبات صحة موقفها وتحقيق العدالة والحماية القانونية. كما يتعين على الجهات الحكومية توعية موظفيها بحقوقهم وواجباتهم القانونية، وتوفير الدعم اللازم لهم لفهم الإجراءات القانونية والمراحل المتعلقة بالقرار الإداري المضاد. ويتضمن تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية أيضًا تأثيره على الإجراءات القانونية المتبعة للطعن والمراجعة، ويتعين على الجهات الحكومية التأكد من صحة الإجراءات المتبعة والأدلة المقدمة، واتخاذ القرارات القانونية المناسبة. ومن الضروري أن تتولى الجهات الحكومية المسؤولة عن الإجراءات القانونية المتعلقة بالقرار الإداري المضاد، مسؤولية تحقيق العدالة والحماية القانونية وتوفير الدعم اللازم للجميع. ويجب أن تتعامل الجهات الحكومية مع القرار الإداري المضاد بشكل حاسم وفعال، وذلك لتحقيق العدالة والحماية القانونية وتعزيز مبدأ سيادة القانون والنزاهة والشفافية في المملكة العربية السعودية (الشمري و آخرون ، 2020).

الفرع الثاني: تأثير القرار الإداري المضاد على المواطنين والمؤسسات:

يؤثر القرار الإداري المضاد بشكل كبير على المواطنين والمؤسسات، إذ يمكن أن يؤدي إلى تعديل أو إلغاء القرار الأصلي الذي تم إصداره من قبل الجهة الحكومية، وبالتالي يتعين على المواطنين والمؤسسات الالتزام بالقرار الجديد والتعامل معه وفقًا للأنظمة والقوانين المعمول بها. وقد يتأثر المواطنون والمؤسسات بشكل سلبي إذا كان القرار الأصلي غير صحيح أو غير متسق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على حياتهم اليومية وأعمالهم. ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يؤثر القرار الإداري المضاد بشكل إيجابي على المواطنين والمؤسسات إذا كان القرار الأصلي غير متسق مع حقوقهم ومصالحهم. ويتطلب التعامل مع القرار الإداري المضاد من المواطنين والمؤسسات استشارة محامٍ أو مستشار قانوني مختص لتقديم الدعم اللازم وإجراء الطعون والمراجعات اللازمة. كما يتعين عليهم الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها وتنفيذ القرار الجديد بشكل صحيح وفي المواعيد المحددة. وتتضمن آثار القرار الإداري المضاد على المواطنين والمؤسسات أيضًا تأثيره على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتجارية، حيث يمكن أن يؤدي إلى تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية إذا كان القرار الجديد يتعارض مع مصالح المواطنين والمؤسسات. كما يمكن أن يؤدي القرار الإداري المضاد إلى تأثير سلبي على العلاقات التجارية إذا كانت المؤسسة مرتبطة بعقود أو صفقات تجارية تتعلق بالقرار الأصلي. ويتعين على المواطنين والمؤسسات التعامل مع القرار الإداري المضاد بحرص وتوفير الدعم اللازم للمحامين والمستشارين القانونيين، والالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وتقديم الدفاعات والمرافعات إن لزم الأمر، وذلك لتحقيق العدالة والحماية القانونية للجميع. ويجب على المواطنين والمؤسسات توعية أنفسهم بأحكام القانون والإجراءات القانونية المتعلقة بالقرار الإداري المضاد، وتنفيذ القرار الجديد بشكل صحيح وفي المواعيد المحددة (الربيعي، 2019).

الفرع الثالث: تأثير القرار الإداري المضاد على الإجراءات القانونية.

تؤثر القرارات الإدارية المضادة على الإجراءات القانونية المتبعة للطعن والمراجعة، إذ يتم إجراء الطعن والمراجعة بناءً على القرار الإداري الأصلي الذي تم إصداره من قبل الجهة الحكومية، ويمكن أن يؤدي القرار الإداري المضاد إلى تعديل أو إلغاء القرار الأصلي، وبالتالي يتعين على الجهات القانونية إعادة النظر في الإجراءات القانونية المتعلقة بالقرار الأصلي وتحديثها وفقًا للقرار الجديد. ويتطلب التعامل مع القرار الإداري المضاد من الجهات القانونية إعادة تقييم الأدلة المقدمة في الطعن والمراجعة والتأكد من صحتها وملائمتها ومدى توافقها مع القانون والأنظمة المعمول بها. كما يتعين على الجهات القانونية متابعة الإجراءات القانونية المتعلقة بالقرار الإداري المضاد وضمان تطبيقها بشكل صحيح وفي المواعيد المحددة.ويمكن أن يؤثر القرار الإداري المضاد على الإجراءات القانونية بطريقة إيجابية أو سلبية، إذ قد يؤدي القرار الجديد إلى تحقيق العدالة والحماية القانونية للجميع، أو قد يؤدي إلى تعطيل الإجراءات القانونية المتعلقة بالقرار الأصلي وتأخير تنفيذها. ويتعين على الجهات القانونية تقييم تأثير القرار الإداري المضاد على الإجراءات القانونية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة

ويتعين على الجهات القانونية تقييم تأثير القرار الإداري المضاد على الإجراءات القانونية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة والحماية القانونية للجميع. وتتطلب هذه العملية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الإجراءات القانونية، وتوفير الدعم القانوني والمساندة اللازمة للجهات القانونية، وذلك لإثبات صحة موقفها وتحقيق العدالة والحماية القانونية للجميع. ويتعين على الجهات القانونية تقديم المشورة القانونية المناسبة للأطراف المعنية بشأن الإجراءات القانونية المتعلقة بالقرار الإداري المضاد، وتنفيذ القرار الجديد بشكل صحيح وفي المواعيد المحددة (عبد العزيز ، 2017).

المبحث الثالث: آراء الفقهاء والقضاء في خصائص القرار الإداري المضاد.

في المبحث الثالث، يتم التركيز على خصائص القرار الإداري المضاد وفقًا لآراء الفقهاء والقضاء في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا المبحث إلى فهم الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد، وتحديد جهة إصداره والتحليل الدقيق لخصائصه. يتناول المطلب الأول تعريف الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء، مما يساعد على فهم أسس ومبادئ هذا النوع من القرارات وتمييزه عن غيرها من القرارات الإدارية. يتمحور المطلب الثاني حول جهة إصدار القرار الإداري المضاد، ويستند إلى آراء الفقهاء والقضاء في تحديد الجهة التي يجب أن تصدر هذا القرار، ومتى يجوز للجهات الأخرى أن تصدره. يتركز المطلب الثالث على تحليل خصائص القرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء، ويشمل هذا المطلب تحليل الخصائص المتعلقة بموضوع القرار، وأسلوب صياغته، والإجراءات المتبعة لإصداره والتحقق من صحته. بشكل عام، يهدف المبحث الثالث إلى توضيح الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد وفقًا لآراء الفقهاء والقضاء، وتحديد الإطار القانوني الذي يتم بموجبه إصدار هذا النوع من القرارات.

المطلب الأول: الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد في آراء الفقهاء والقضاء.

تختلف آراء الفقهاء والقضاء في الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد. ومن المهم دراسة هذه الآراء لفهم المفاهيم المرتبطة بهذا المصطلح القانوني وتحديد حدود صلاحية السلطات الإدارية والقضائية في هذا الصدد.

أولاً، فيما يتعلق بالأسس القانونية للقرار الإداري المضاد، يرى الفقهاء والقضاء بأنه يجب أن يكون القرار المضاد متعلقًا بنفس الأمر الذي صدر بشأنه القرار الإداري الأصلي، وأنه يجب أن يكون موجهًا للجهة التي أصدرت القرار الأصلي، وذلك لتحقيق العدالة والحفاظ على حقوق المواطنين.

ثانيًا، فيما يتعلق بالخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد، فإن الفقهاء والقضاء يرون بأن القرار المضاد يجب أن يكون مكتوبًا وصادرًا عن الجهة المختصة، ويجب أن يتم إبلاغ الطرف المعني به بالقرار المضاد بالطريقة المقررة قانونًا، وأنه يتمتع بميزات القرار الإداري الأصلي، مثل الاستشارة والمراجعة.

ويشير القضاء أيضًا إلى أن القرار المضاد يجب أن يكون له تأثير فعلي ومحدد، وأنه يجب أن يحترم الحقوق الأساسية للمواطنين والمعايير القانونية المعتمدة، وأنه يمكن الطعن عليه في حال عدم تحقيق هذه المعايير. من جهة أخرى، يرى البعض من الفقهاء والقضاة أن القرار الإداري المضاد يعتبر نوعًا من أنواع الاستئناف، حيث يتمتع صاحب القرار الإداري بحق التماس الاستئناف والمراجعة من خلال القرار الإداري المضاد، وهذا الحق مضمون في الدستور والقوانين. ويتميز القرار الإداري المضاد بعدة خصائص قانونية، منها:

1- يجب أن يصدر القرار الإداري المضاد من سلطة إدارية أعلى من السلطة التي صدر منها القرار الأصلي.
2- يجب أن يتم إبلاغ صاحب القرار الأصلي بالقرار الإداري المضاد.
3- يجب أن يتم إبلاغ الشخص المعني بالقرار الإداري بمحتوى القرار الإداري المضاد.
4- يمكن لصاحب القرار الأصلي تقديم استئناف آخر ضد القرار الإداري المضاد أمام السلطة القضائية.
5- يمكن للشخص المعني بالقرار الإداري تقديم دعوى للمطالبة بإلغاء القرار الإداري المضاد أمام السلطة القضائية.
6- يمكن للسلطة القضائية تعديل أو إلغاء القرار الإداري المضاد، إذا تبين أنه يتعارض مع القانون أو الدستور.

يجدر الإشارة إلى أن الأسس والخصائص القانونية للقرار الإداري المضاد تختلف قليلاً من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب التشريعات والنظم القانونية المعمول بها في كل دولة (العيسى، 2014).

المطلب الثاني : جهة إصدار القرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء.

تعد جهة إصدار القرار الإداري المضاد من الشروط اللازمة لصحة هذا النوع من القرارات، وتحددها الأنظمة واللوائح القانونية المعمول بها في المملكة العربية السعودية. ومن وجهة نظر الفقهاء والقضاء، يمكن تحديد الجهة المختصة في إصدار القرار المضاد وفقًا للآراء التالية:

1. الجهة المختصة بإصدار القرار الإداري الأساسي: يرى بعض الفقهاء والقضاة أن الجهة المختصة بإصدار القرار الإداري المضاد هي نفس الجهة التي صدرت القرار الأساسي، وذلك لأن الجهة التي اتخذت القرار الأساسي هي الجهة المختصة بالتحقق من صحته والاستجابة للطعون المقدمة ضده.
2. الجهة المختصة بالنظر في الطعون الإدارية: يرى آخرون أن الجهة المختصة بإصدار القرار الإداري المضاد هي الجهة التي تتولى النظر في الطعون الإدارية، وذلك لأن هذه الجهة هي التي تتحقق من صحة القرار الأساسي وتحسم في الطعون المقدمة ضده.
3. الجهة الإدارية العليا: يرى بعض الفقهاء والقضاة أن الجهة المختصة بإصدار القرار الإداري المضاد هي الجهة الإدارية العليا، وذلك لأن هذه الجهة تتمتع بالصلاحية والكفاءة في النظر في الطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية.

وعلى الرغم من اختلاف الآراء بين الفقهاء والقضاة حول جهة إصدار القرار الإداري المضاد، إلا أن الأنظمة واللوائح القانونية المعمول بها في المملكة العربية السعودية تنص على أن الجهة المختصة بإصدار القرار المضاد هي الجهة التي تتولى النظر في الطعون الإدارية المقدمة ضد القرار الأساسي، ويجب أن يتم ذلك في الأجل القانوني المحدد. وينبغي على الجهة المختصة بإصدار القرار المضاد الالتزام بالأسس القانونية والشرعية التي تنظم إصدار هذا النوع من القرارات، وضمان أن يكون القرار المضاد واضحًا ومفهومًا وقابلاً للتنفيذ (الخطيب، 2013).

المطلب الثالث : تحليل خصائص القرار الإداري المضاد في ضوء آراء الفقهاء والقضاء.

يتميز القرار الإداري المضاد عن غيره من القرارات الإدارية بعدة خصائص وصفات، وفيما يلي سنحاول تحليل بعض هذه الخصائص وفقاً لآراء الفقهاء والقضاء: (عبد الحفيظ ، 2017)

1. القرار الإداري المضاد هو قرار تردد: يعني هذا أن القرار المضاد يصدر في إطار الإجراءات القانونية التي تنظم الطعون الإدارية، ويتم بموجبه ترحيل القضية إلى جهة أخرى للنظر فيها. ويمكن القول إن القرار المضاد هو قرار "تأجيل" أو "ترحيل" للقضية إلى جهة أخرى، حتى يتسنى لها النظر في الطعن المقدم ضد القرار الأساسي.
2. القرار الإداري المضاد هو قرار تصحيحي: يعني هذا أن القرار المضاد يصدر في إطار الإجراءات القانونية التي تنظم الطعون الإدارية، ويتم بموجبه تصحيح القرار الأساسي أو تعديله أو إلغائه، وذلك في حالة إثبات عدم صحته أو إجراءاته القانونية. ويمكن القول إن القرار المضاد هو قرار "تصحيحي" أو "تعديلي" للقرار الأساسي، حتى يتسنى للجهات المختصة تصحيح أو تعديل الأخطاء التي وقعت في القرار الأساسي.
3. القرار الإداري المضاد يتميز بالنهاية القانونية: يعني هذا أن القرار المضاد ينهي الشكل الإداري للقضية، ويجعلها تصبح محكمة أمام القضاء، وذلك بعدما تم النظر في طعون المواطنين والمنظمات ضد القرار الأساسي وتم إصدار القرار المضاد. ويمكن القول إن القرار المضاد هو الخطوة الأخيرة في الإجراءات الإدارية، وأنه يفتح الباب أمام المواطنين والمنظمات لتقديم الطعون إلى القضاء في حالة عدم رضاهم عن القرار المضاد.
4. القرار الإداري المضاد يجب أن يكون مبرراً: يعني هذا أن القرار المضاد يجب أن يحتوي على مبررات وأسباب قانونية وشرعية ومنطقية، تثبت صحة وقانونية القرار الأساسي، أو تدعو إلى تصحيحه أو تعديله أو إلغائه. ويمكن القول إن القرار المضاد يتطلب من الجهات الإدارية المختصة العمل بالموضوعية والشفافية والعدالة في إصداره، وتوضيح الأسباب والمبررات التي دعت إلى اتخاذه.
5. القرار الإداري المضاد يجب أن يصدر في الأجل القانوني: يعني هذا أن القرار المضاد يجب أن يصدر في الأجل القانوني المحدد، والذي يختلف حسب النظام القانوني المعمول به في كل دولة. ويمكن القول إن الإجراءات القانونية المتعلقة بالطعون الإدارية تنص على أن الجهة المختصة بإصدار القرار المضاد يجب أن تصدره في الأجل المحدد، وإلا فإن الطعن يعتبر مقبولاً تلقائياً.
6. القرار الإداري المضاد يجب أن يكون واضحاً ومفهوماً وقابلاً للتنفيذ: يعني هذا أن القرار المضاد يجب أن يكون واضحاً ومفهوماً، ويجب أن يتضمن توجيهات واضحة للجهات المعنية بتنفيذه، وذلك حتى يتمكن المتعاملون معه من فهمه وتنفيذه بكل سهولة ويسر. ويمكن القول إن الجهات الإدارية المختصة بإصدار القرار المضاد يجب أن تجعله واضحاً ومفهوماً وقابلاً للتنفيذ، حتى يتم تنفيذه بكل دقة وفعالية.
7. القرار الإداري المضاد لا يؤثر على حقوق الغير: يعني هذا أن القرار المضاد لا يؤثر على حقوق الغير المكتسبة بموجب القرار الأساسي، ولا يمكن أن يتسبب في إتلافها أو إلغائها، إلا إذا كانت هذه الحقوق غير صحيحة أو غير قانونية. ويمكن القول إن القرار المضاد يجب أن يحترم حقوق الغير، وأنه يتعين على الجهات المختصة بإصداره أن تعمل بكل حرص ودقة لضمان عدم إتلاف أو إلغاء أي حقوق مكتسبة بموجب القرار الأساسي.

بشكل عام، يمكن القول إن القرار الإداري المضاد يتميز بعدة خصائص وصفات، تتمثل في أنه قرار تردد وتصحيحي وينهي الشكل الإداري للقضية، كما يجب أن يكون مبرراً وواضحاً ومفهوماً وقابلاً للتنفيذ، وأنه لا يؤثر على حقوق الغير. وعلى الجهات الإدارية المختصة بإصدار القرار المضاد الالتزام بالأسس القانونية والشرعية التي تنظم إصدار هذا النوع من القرارات، وضمان أن يتم إصداره بكل حيادية وعدالة وشفافية.

الخاتمة.

يعتبر القرار الإداري المضاد من أهم الإجراءات القانونية التي تمنحها الدولة للمواطنين والمؤسسات لحماية حقوقهم والاعتراض على القرارات الإدارية الجائرة، ويتميز هذا النوع من القرارات بأنه يستخدم في حالة الاعتراض على القرار الإداري السابق، ويتضمن تحليلاً شاملاً لجميع الأسس القانونية والإجرائية والموضوعية التي تم استخدامها في القرار الإداري الأول. و قد تم تحليل المفهوم العام للقرار الإداري المضاد، وتمييزه عن غيره من القرارات، وتحليل الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تحليل تأثير القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين في المملكة العربية السعودية. وانتهينا في نهاية هذا البحث الي عدد من النتائج والتوصيات ونوردها على النحو التالي :

أولا النتائج:

بعد إجراء البحث، تم الوصول إلى بعض النتائج الرئيسية التي تتعلق بمفهوم القرار الإداري المضاد، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. المقصود بالقرار الإداري المضاد هو الإجراء الذي تتخذه السلطات الإدارية لمواجهة تطبيق قرار سابق صادر عنها، ويشمل هذا القرار سحب القرار السابق أو تعديله أو الاستئناف ضده.
2. يتم تمييز القرار الإداري المضاد عن غيره من القرارات الإدارية بناءً على الخصائص القانونية التي تشمل الجهة المختصة في الإصدار والمدة المحددة لتقديم الطعن والإجراءات القانونية المتبعة.
3. تتضمن الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية إجراءات الطعن والدفوع والمرافعات في قضايا الطعن.
4. يلعب القضاء الإداري دورًا حاسمًا في حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمؤسسات.
5. من بين الآليات القانونية المتبعة في الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية: تقديم طلب الاعتراض إلى الجهة المختصة في الإدارة، وإجراء التحقيقات اللازمة، وإصدار القرار الإداري المضاد بناءً على نتائج التحقيقات، وتقديم الدعوى إلى المحكمة الإدارية في حال عدم الرضا عن القرار الإداري المضاد.
6. يؤثر القرار الإداري المضاد على الجهات الحكومية والمواطنين والمؤسسات في المملكة العربية السعودية، وذلك بتحديد حرية الإجراءات الإدارية والتأثير على الحقوق والواجبات المتعلقة بالمواطنين والمؤسسات.
7. تشمل خصائص القرار الإداري المضاد في آراء الفقهاء والقضاء الأسس والخصائص القانونية للقرار وجهة الإصدار والإجراءات القانونية المتبعة، وقد تم تحليل هذه الخصائص بناءً على آراء الفقهاء والقضاء.
8. يتفق الفقهاء والقضاء على أن القرار الإداري المضاد يجب أن يتوافر فيه بعض الشروط والمتطلبات القانونية، ومن بينها: الاعتراض على قرار سابق صادر من السلطات الإدارية، والتمسك بالحقوق المشروعة، وتقديم الاعتراض في الوقت المناسب ووفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها.

ثانيا التوصيات

1. نوصي المشرع السعودي ، بضرورة التنظيم التشريعي لنظرية القرار الإداري المضاد ، وذلك في التنظيمات المشرعة للوظيفة العامة وكذلك في المنازعات الإدارية .
2. يمكن تحقيق توفير الدعم القانوني اللازم للمواطنين والمؤسسات الذين يرغبون في استخدام الإجراءات القانونية المتاحة لهم في حالة الطعن في القرارات الإدارية المضادة عن طريق توفير خدمات الاستشارة القانونية وتوجيه الأفراد إلى المحامين المختصين في هذا المجال.
3. ينبغي أن يتم توفير المعلومات اللازمة للأفراد الذين يرغبون في تقديم طعن في القرارات الإدارية المضادة، بما في ذلك الإجراءات المتبعة والمواعيد النهائية والوثائق المطلوبة. كما ينبغي توفير التوجيهات اللازمة للأفراد حول كيفية تقديم الطعون وتجهيز المستندات المطلوبة.
4. ينبغي تحسين جودة القرارات الإدارية وتحسين الشفافية فيما يتعلق بأسس ومبررات هذه القرارات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توفير التدريب اللازم للموظفين العاملين في هذا المجال والتأكد من مطابقة القرارات الإدارية للمعايير الدولية والمحلية.
5. ماهية دور الديوان في دراسة القرارات الإدارية والقرارات الإدارية المضادة ؟ هل يحتاج الفرد الإلتزام بالنظام واللوائح إلى رفع تظلم أو يحق تدخل الديوان قبل رفع الدعوى القضائية وأثر هذه القرارات على المركز القانوني وعلى الفرد الصادر فيه القرار ..؟ تساؤل نتج عن تساؤلات في القرارات الإدارية المضادة ونوصي به للبحث .
6. أخيراً، نوصي بضرورة إجراء بحوث ودراسات أخرى في هذا المجال، لتعزيز الفهم والمعرفة بشأن تطبيقات القرار الإداري المضاد في ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية، وتحليل التحديات والمشاكل التي تواجهها هذه التطبيقات، والبحث عن الحلول والتحسينات الممكنة.

- وبعد فإن هذا جُهد المقل ، فإن أكن قد وفقت فما توفيقي إلا بالله ، وإن تُكن الأخرى فأسال الله لبي أن يغفر لي هذا التقصير ، وأتمنى أن يكون عملي هذا بدايةً لمزيد من الدراسات . والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

المراجع

- أبا حسين، محمد.(1431هـ). القرار الإداري المضاد في النظام السعودي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.
- بدوي، ثروت. (1970). تدرج القرارات الإدارية ومبدأ المشروعية. المعارف للنشر والتوزيع.
- البرزنجي، عصام عبد الوهاب، بدير ، علي محمد ، و السلامي، ياسين.(1993). مبادئ وأحكام القانون الإداري. دار الكتب لطباعة والنشر
- الخطيب، إبراهيم بن أحمد بن محمد. (2013). جهة إصدار القرار الإداري المضاد: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والنظام السعودي. مجلة دراسات قانونية، 1(2)، 143-170.
- الدوسري، عبد الله بن عبد الرحمن. (2019). تحليل استراتيجية تعزيز الثقافة القانونية في المملكة العربية السعودية. التنمية الاجتماعية، 40(2)، 57-75.
- الربيعي، سمية علي، (2019). دور المحكمة الإدارية في الرقابة على القرارات الإدارية المضادة في القانون العراقي. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، 3، 397-418.
- الشمري، ع. م. (2018). تحليل آليات الطعن في القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 24 (1)، 155-180.
- الشمري، م.، السلطان، ع.، والسويان، ع. (2020). تأثير قرارات العكس الإداري على الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للأعمال والإدارة، 15(2)، 165-176.
- الطماوي ، سليمان . (1976). النظرية العامة للقرارات الإدارية: دراسة مقارنة (ط.4). دار النهضة العربية.
- عبد الحفيظ، زكرياء. (2017). القرار الإداري المضاد في القانون الإداري المغربي. مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 3(2) ، 23-45.
- عبد الحميد، حسني درويش . (1997). نهاية القرارات الإدارية بدون اللجوء للقضاء. منشورات دار الفكر العربي.
- عبد العزيز، نادية. (2017). تأثير القرار الإداري المضاد على الإجراءات القانونية المتبعة للطعن والمراجعة: دراسة حالة في القانون الإداري المصري. مجلة كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، 47(2)، 479-499.
- العبدالجبار، خالد. (2019). الإجراءات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات القانونية، 4(2)، 45-68.
- العبدلي، عبدالرحمن. (2017). الطعن في القرارات الإدارية المضادة وتأثيرها على الأطراف في القانون السعودي. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، 31(1)، 115-140.
- العبري، صالح بن سليمان بن نجيم، و الزبيدي، خالد لفته شاكر .(2013). القرار الإداري المضاد في القضاء الإداري الأردني والعماني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، الاردن.
- العريفي، عبدالله. (2019). تحليل التنافسية في صناعة السياحة العلاجية بالمملكة العربية السعودية. مجلة إدارة الأعمال والاقتصاد، 11(2).
- العيسى، حسين بن محمد. (2014). القرار الإداري المضاد: مفهومه وخصائصه القانونية. مجلة الإدارة العدلية، 26، 123-142.
- القحطاني، س. م. (2020). تحليل النتائج والتأثيرات القانونية للقرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية المتعلقة بالطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية المضادة في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات القانونية والإدارية، 11(1)، 77-180.
- الكبير ، محمد بن سعود . (2017). نظام المظالم الإدارية في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإدارية والقانونية،1.
- الكبيسي، رحيم سليمان. (2000). حرية الإدارة في سحب قرارتها. (رسالة دكتوراة غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.
- المجالي، محمد حسين مجلي.(2020). النطاق القانوني لتطبيق نظرية القرار الإداري المضاد : دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية و القانونية، 28(1)، 288- 311.
- نجم، أحمد حافظ. (1981). القانون الإداري: دراسة قانونية لتنظيم ونشاط الإدارة العامة، الجزء الثاني: أساليب الإدارة العامة ووسائلها. دار الفكر العربي.

الكتب القانونية

- الطماوي، سليمان. (1976). النظرية العامة للقرارات الإدارية : دراسة مقارنة (ط.4). دار النهضة العربية. مكرر
- عبد الحميد، حسني درويش. (1997). نهاية القرارات الإدارية عن غير طريق القضاء. منشورات دار الفكر العربي. مكرر
- بدوي، ثروت. (1970). تدرج القرارات الإدارية ومبدأ المشروعية. المعارف للنشر والتوزيع. مكرر